

## ملخص البحث

حفيظ أديتما نردى ، ٢٠١٣، ٣٩، ٠٣٩، ٠٩٢٢٠٠٣٩ المقابلة بين خيار العيب في الحكم الإسلامي والضمانة في الحكم المدني. بحث جامعي، بقسم الحكم الاقتصادي الإسلامي في كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج الإسلامية الحكومية مالانج.

المشرف: الأستاذ الدكتور محمد نور يس الماجستير،

### الكلمات الأساسية: خيار العيب و الضمانة

كانت عملية الإنتاج المنتشرة في مجالنا الاقتصادية دي اليوم، تحصل على كثرة الإنتاج التيليقدرها المستهلك في عواقبها عييا كان أو منفعة، وهذا بسبب إخفاء تحديد السلع، ولذلك يعدّ مهم بإيجاد إقامة خيار العيب والضمانة. وكان خيار العيب والضمانة أعطى للمشتريين حقهم في أن يستمروا بالبيع والشراء أو الغائهما إذا كانت هناك عيوب الذي لم يعرف قبل العقد.

وأستلة البحث هي : (1) كيف م ساوة خيار العيب و اختلافه في الحكم الإسلامي والضمانة في الحكم المدني؟. (2) كيف أثار المحامي بين خيار العيب في الحكم الإسلامي والضمانة في الحكم المدني؟. والهدف من هذا البحث هو فهم م ساوة خيار العيب و اختلافه في الحكم الإسلامي والضمانة في الحكم المدني، بجانب ذلك، الهداف من هذا البحث هو لبيان أثار المحامي بين خيار العيب في الحكم الإسلامي والضمانة في الحكم المدني.

هذا البحث من نوع البحث الحكمي المعياري لأن البحث الحكمي المعياري يستخدم المصادر المكتبية لجمع بيانات البحث يستخدم الضوء القانوني والمفاهيم. وفي هذا البحث طريقة تحليل البيانات المستعملة هي التحليل الاستنباطي، وهي أخذ الاستنباط من المشكلات العامة إلى المشكلات الخاصة.

وأما نتيجة هذا البحث هي أن خيار العيب و الضمانة كادا متساويين، لأن المساوات أكثر من الاختلافات. المساوات لخيار العيب أربع منها: أولا عن التعريف، ثانيا، العقد بين البائع و المشتري، ثالثا، عن التعويض للبضائع الفاسدة، و رابعا، عن عيب البضائع، أما اختلاف خيار العيب اثنان منها: أولا، في الحكم الإسلامي ضمن البائع عيب ا لبضائع الظاهرة، ثانيا، الاختلاف في إعطاء زمان الضمانة، و أثار المحامي بين خيار العيب في الحكم الإسلامي و الضمانة في الحكم المدني ثلاثة منها: فاعل، مفعول و عقد.